2017

إدارة المرحلة الانتقالية بين استراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع: دراسة تقويمية لتجربة دول الربيع العربي

د. أحمد تهامي عبد الحي

مدرس العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

مقدمة

لم يحظ موضوع إدارة المراحل الانتقالية في الدول التي تمر بمراحل مفعمة بالتغيرات والتحولات والثورات بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به موضوعات ومجالات ترتبط بحالات الثبات والاستقرار والجمود السياسي والمؤسسي والاجتماعي. وقد ظهر أثر ذلك على الأداء الفعلي للدول العربية التي مرت بتلك العمليات والمراحل الانتقالية، وتجلى ذلك على وجه الخصوص في إدارة المرحلة الانتقالية في دول العالم العربي التي شهدت ثورات وصراعات سياسية ضخمة منذ عام 2011 حيث جرى العرف على تسميتها بدول الربيع العربي مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، فبعد تخلي قيادات النظم السابقة عن السلطة جرى تدشين مرحلة انتقالية استمرت من عامين لثلاثة أعوام حسب كل حالة من الحالات السابقة، ومن ثم اتخذت الأمور بعدها مسارات مختلفة بل ومتناقضة أحياناً حيث اتجهت بعضها للاستقرار بينما استمرت حالة الاضطراب في البعض الآخر فوصلت إلى حد الحروب الأهلية. وتركز هذه الدراسة على خبرة المرحلة الانتقالية التي تم تدشينها خلال الفترة بين عامي 2011 و2014 باعتبارها الفترة التي اتسمت بالتغيرات والتحولات السريعة في سياق مرحلة انتقالية قصيرة من عمر الزمن.

الإشكالية البحثية والتساؤلات:

اتسمت إدارة المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي بحالة من الضبابية والارتجالية على المستوي العام، ومرت بمراحل من التقدم والتراجع والتطور والانتكاس، وبرزت فيها كثير من مظاهر الاستمرارية والتغير الحاد. ويمكن إرجاع تلك الحالة من الاضطراب والتشوش خلال المرحلة الانتقالية إلى سببين رئيسيين: أولهما تضارب استراتيجيات الفاعلين في عملية التحول حيث تعددت الأطراف الفاعلة في إدارة المرحلة الانتقالية وتغيرت التحالفات وتناقضت الأهداف فيما بينها، وثانيهما طبيعة العوامل البنيوية والهيكلية في تلك الدول خصوصاً فيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتي شكلت قيوداً أو محددات للعملية السياسية بمجملها.

وبناءً على ما تقدم تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية: هل يمكن التمييز بين مرحلة انتقالية ديموقراطية وأخرى ثورية؟ من هم الفاعلون الرئيسون في المرحلة الانتقالية وما هي استراتيجياتهم وتعريفاتهم للفرص والتهديدات؟ كيف شكلت العوامل والتحديات البنيوية المرتبطة بالثقافة السياسية

وقضايا الهوية والدستور والاقتصاد قيوداً على الأداء السياسي في المراحل الانتقالية بشكل أدي لمزيد من حالة عدم الاستقرار والاضطراب؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجانبين النظري والواقعي معاً، فهذا الحقل من الدراسات كان وما يزال وليداً في العالم العربي، وارتبط ظهوره بالربيع العربي الذي جاء بشكل مفاجئ ولم تكن هناك دراسات كافية أو خبرات في المجتمع والدولة عن معوقات وتحديات الانتقال الديموقراطي وتأسيس الديموقراطية مع الحفاظ على الدول والمؤسسات في نفس الوقت. ولا شك أن خبرة السنوات الثلاث في إدارة المرحلة الانتقالية وفرت للباحثين جملة من الخبرات والمعارف الجديدة التي يمكن أن تساهم في اختبار مدي صدق الكثير من المقولات النظرية حول المراحل الانتقالية.

ومن الناحية النظرية فإن الدراسة تقوم باختبار مقولات وافتراضات نموذج العملية السياسية the political process model لتشارلز تيلي وماك آدم عن الفرص والتهديدات واستراتيجيات الفاعلين وعمليات التأطير الثقافي framing حيث يمكن تحليل المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي من خلال التركيز على العلاقة بين الفاعلين من قوى التغيير والمتغيرات البنيوية الهيكلية في الدولة والمجتمع. فنموذج العملية السياسية يركز على تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في العملية السياسية مثل هيكل الفرص السياسية والقوى والأطراف الفاعلة والأبعاد الثقافية والقيمية والرمزية دون إهمال أو تجاهل البعد الخارجي والإقليمي في مسارات التحول والانتقال. وتستهدف الدراسة أيضاً اختبار ومراجعة عدد من المقولات والافتراضات النظرية حول تطور عمليات الانتقال الديموقراطي وآفاق تطورها أو تراجعها مثل أن طبيعة الأداء والفاعلية – من حيث القوة والضعف– في مراحل التحول الديموقراطي يؤثر على شرعية الديموقراطية نفسها كنظام سياسي بل ويضعها على المحك، وأن الحرية والديموقراطية تحتاج إلى اطار مؤسساتي راسخ ودولة مستقرة كي تنجح فيه.

إن هذه المنهجية تفرض تناولاً معيناً وتقسيماً للدراسة على النحو التالي:

أولاً: مراجعة أدبيات التحول الديموقراطي وإدارة المرحلة الانتقالية.

ثانياً: استراتيجيات وتفاعلات القوى والأطراف والفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: قضايا المرحلة الانتقالية وتحدياتها الهيكلية والبنيوية مثل الثقافة السياسية والهوية والدستور والمؤسسات – الأزمة الاقتصادية.

وفيما يلي نتناول تلك الأبعاد بالبحث والتحليل على النحو التالي:

أولاً: مراجعة أدبيات التحول الديموقراطي وإدارة المرحلة الانتقالية:

ترتبط إدارة المرحلة الانتقالية في دول الربيع بقضية التحول الديموقراطي ودراسة التحولات transitology التي ظهرت كتخصص ضمن حقل السياسات المقارنة comparative politics منذ بداية ثمانينات القرن العشرين. ويمكن القول إن ربط إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات العربية بعملية التحول الديموقراطي خلق الكثير من التحديات سواء من ناحية التركيز على الإجراءات مع تجاهل الغايات والأهداف النهائية، أو من جهة التركيز على الانتخابات التنافسية بما يؤدي الى إضعاف التوافقات السياسية، أو من زاوية الاختلاف في الأولويات بين المدخل الإصلاحي والمسار الثوري. ولا يهتم مجال الدراسة في عملية التحول الديموقراطي بدراسة " نقطتي الانطلاق والوصول بقدر ما يهتم بما يحدث بينهما أي عملية التحول ذاتها" (أسماء نويرة، ص 1). ومن الجدير بالذكر أن معنى التحول هو المرور من وضعية إلى أخرى، فيحمل معنى التغيير والحركة. والمقرطة هي عملية الانتقال من نظام سلطوي مهما كانت طبيعته (نظام الحزب الواحد، نظام عسكري، نظام شمولي، نظام أوليغارشي، نظام سلطوي...إلخ) إلى نظام يقوم على احترام المواطنة والحريات والمشاركة السياسية. ويعرفها أودونال وشميتر كعملية يتم خلالها تطبيق قواعد المواطنة وإجراءاتها على المؤسسات السياسية التي كانت تحكم سابقاً عبر قواعد أخرى كالمراقبة الزجرية أو الأعراف الاجتماعية أو الممارسات الإدارية. كما يتم فتح هذه المؤسسات أمام أشخاص تم إقصائهم سابقاً كالشباب والنساء والأقليات فيصبح لهم إمكانية المشاركة في مؤسسات الدولة وتنشيط أدوار الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفي المجمل يشمل سياق الانتقال الديمقراطي: نهاية النظام السلطوي وإرساء نظام ديمقراطي وكم ثم توطيد هذا النظام (O'Donnell. 1986).

وبشكل أكثر تحديداً فإن أهداف التحول الديموقراطي هي تحقيق التنمية السياسية من خلال التغلب على أزمات التنمية الأساسية مثل الهوية والشرعية والتوزيع والمشاركة والتغلغل إلى جانب توجيه وإدارة عملية التنمية بمفهومها الشامل مع تحقيق التمايز الوظيفي بين المؤسسات بديلاً عن

سيطرة رأس السلطة، وقدرة المؤسسات على أداء وظائفها بكفاءة واقتدار، بالإضافة إلى قيام ثقافة سياسية ديموقراطية تتضمن قيم العدل والحرية والاحتواء وليس فقط مجرد آليات الانتخابات الصورية (Beitler, 2003, pp. 13-14). ويشمل ذلك أيضاً تحقيق المساواة والمواطنة واحتواء جميع القوي الراغبة في المشاركة بدلاً من تهميشها.

والواقع أن عملية التحول الديموقراطي لا يمكن فصلها نظرياً وتطبيقياً عن عمليات ومفاهيم أخري مثل عملية التحديث Modernization التحرير Liberalization (أسماء نويرة، ص 2). فهذه العملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشكل الليبرالي سواء في المجالين الاقتصادي أو مجال الحريات المدنية. كما أن منظومة القيم المرتبطة بها تضع نصب عينها على نموذج الديموقراطية الليبرالية خصوصاً من جهة تطبيق سياسات نيوليبرالية أو الارتباط بالعولمة والرأسمالية العالمية من جهة أو الحريات المدنية وحقوق الانسان في سياقها الحضاري من جهة أخرى(O'Donnell. 1986).

وعلى الرغم من التمييز بين التحول الديموقراطي وعمليات أخري مثل التحديث والتنمية السياسية إلا أن عملية التحول الديموقراطي تستبطن التجربة الليبرالية الغربية كهدف وغاية، فأهداف التحول الديموقراطي هو الوصول إلى وضع يماثل النموذج الغربي في الديموقراطية وتحديداً في تجربة الدول الأنجلوساكسون التي تصبح هي معيار القياس والنمذجة.

هذا النموذج القياسي الذي تتحرك في إطاره عملية التحول الديموقراطي أدي إلى بروز خلافات حول الغايات والوسائل المتوخاة من المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، وخلق أزمة في تحليل العملية نفسها لأن كثير من القوى والجماعات السياسية التي تشارك في العملية الانتقالية لا تعتقد في نفس المفاهيم والمرجعيات والأفكار حول التحول الديموقراطي وغاياته النهائية خصوصاً في المجتمعات العربية والاسلامية أو حتى في المجتمعات التي ترتبط ثقافتها بدرجة أكبر من المحافظة والقيم الجماعية أو حتى الاتجاهات اليسارية والتغييرية التي ترفض تطبيق سياسات الخصخصة والسياسات النيوليبرالية في المجال الاقتصادي أثناء المرحلة الانتقالية.

ونظراً لعدم بروز نموذج ديموقراطي يراعي هذه الخصوصيات والظروف أو عدم التوافق حول أبعاده ومضامينه الأساسية يتم التركيز على الأبعاد الإجرائية والانتقالية في عملية التحول والعلاقة بين الفاعلين بعيداً عن مناقشة الغايات والأهداف النهائية لعملية التحول الديموقراطي. والحقيقة أن المفاهيم الإجرائية والتركيز على عملية التحول لم يقدم حلاً حقيقياً للإشكالية، فالباحثون يستبطنون

رؤاهم وتصوراتهم الفكرية والإيديولوجية والتي تؤثر في نمط التحليل وجمع المعلومات وتقديم التفسيرات والحلول للأزمات التي تواجه عملية التحول الديموقراطي. لقد اعتبر الاتجاه الأكبر من الأكاديميين وخبراء التحول الديموقراطي أن تجربة الحكومات المنتخبة التي تشكلت من الأحزاب الإسلامية غير ديموقراطية وغير ليبرالية، وشارك كثيرون في عملية نزع الشرعية عنها. كما تختلف التقييمات حول تجربة تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية حيث يعتبرها البعض سلطوية فيما يعتبرها آخرون تجربة ديموقراطية ولكنها غير ليبرالية. ويمتد ذلك إلى الحقل الأكاديمي في الغرب الذي نظر بسلبية إلى تجربة التحول الديموقراطي لأنها لم تأتِ بقوى ليبرالية أو علمانية للحكم، وقد سعى شادي حميد لتقديم أطروحة تميز بين الديموقراطية والليبرالية بالقول بأن "الحركات الإسلامية بصفة عامة هي حركات غير ليبرالية ولكنها ديموقراطية"(Hamid, 2014, p. 4).

ويزداد الأمر تعقيداً فيما يخص علاقة التحول الديموقراطي بالتحول الثوري، فهناك قوى واتجاهات تفضل المنحى الثوري وتعطيه الأولوية على مسار الانتخابات التي يرون أنها تؤدي لإضعاف التوافقات الثورية والوطنية وتعلي من شأن التنافس والصراع في لحظة تحتاج التوافق أكثر من الصراع. وتعود جذور هذه الإشكالية إلى توصيف أو تصنيف الثورات العربية من بين أنماط التغيير الثوري المعروفة في العلوم الاجتماعية الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للحقل العلمي، فآصف بياط (Bayat, 2011) يعتقد أن الثورة في مصر وتونس لا تشبه أياً من الأنماط الثورية الثلاث لتغيير نظم الحكم وهي:

التغيير الاصلاحي: Reformist change ويحدث من داخل النظم الحاكمة من خلال حملات من الضغط والاحتجاج على أصحاب السلطة من أجل التسليم بمطالب وضغوط القوي الاصلاحية، ويحدث التغيير تدريجياً في إطار المؤسسات القائمة مثل حالة المكسيك.

نموذج التمرد او العصيان Insurrectionary model حيث يتم بناء حركة ثورية على مدى زمنى طويل تسعي للتغيير والإطاحة بالنظام الذي يسعي بدوره للحفاظ على بقائه واستمراره في وجه هذه الضغوط، ومن خلال الصراع بين هذين التوجهين تنجح الحركة الثورية في الإطاحة بالنظام القائم وتستولي على السلطة لتقوم ببناء بنية مؤسسية جديدة مثل الثورة الايرانية 1979 والثورة الكوبية 1952.

انهيار النظام Regime implosion :وهو يحدث عندما تتراكم الحركة الثورية من خلال الإضرابات العامة والعصيان المدني أو الحرب الثورية لتطويق النظام تدريجيا، بحيث تؤدي في نهاية المطاف لانهياره وتحل النخب البديلة محل القديمة، وذلك مثلما حصل في انهيار نظام تشاوشيسكو في رومانيا من خلال فوضى سياسية دراماتيكية والعنف في عام 1989 .

المهم أنه في النمطين الأخيرين فإن التغيير يحصل من خارج المؤسسات القائمة في الدولة وليس من داخلها. أما في دول مثل مصر وتونس فقد كانت الثورات مفاجئة وسريعة، التونسيون في غضون شهر واحد والمصريون في 18 يوما فقط، ونجحت في طرد رأس النظام وتفكيك عدد من المؤسسات المرتبطة بها، بما في ذلك الأحزاب الحاكمة، والهيئات التشريعية، وعدد من الوزارات، مع وعد بالإصلاح الدستوري والسياسي. والسمة الاساسية هو الطبيعة السلمية والمدنية والسريعة في التغيير. لكن هذه الانتصارات المذهلة السريعة لم تترك فرصة كبيرة للمعارضة لبناء أجهزة للسلطة قادرة على إدارة الدولة الجديدة ولكن بدلاً من ذلك تضغط المعارضة على مؤسسات الدولة لعمل الاصلاحات اللازمة. وهنا تكمن المفارقة الأساسية لهذه الثورات التي تتمتع بقوة اجتماعية هائلة، ولكنها تفتقر السلطة والحكم. ويصنف بياط هذه الثورات بأنها هجين من الثورة والاصلاح (Bayat, 2011: Refo-lutions) فهي ثورة تدفع في اتجاه إجراء إصلاحات من خلال نفس المؤسسات القائمة. وهي لذلك لا تملك ميزة ضمان الانتقال المنظم مما يعظم من مخاطر الثورة المضادة إلا اذا كانت هناك حالة يقظة واصطفاف على مستوي النخب والمجتمع .ومن الجدير بالذكر أن سيناريوهات التغيير في مصر في نهاية عهد مبارك كما عرضتها الدراسات الأجنبية كانت تشير إما الوصول إلى النموذج الإيراني للثورة أو الاغتيال السياسي للرئيس أو الانقلاب العسكري (Ruth M. Beitler, Cindy R. Jebb, pp. 16-17). وجاءت يناير والمرحلة الانتقالية لتشهد تداخل بين عدة نماذج وتصورات وخبرات متباينة كما وضح بياط. وتشبه ثورات الربيع العربي حلم الاستقلال الوطني إذ نجحت في ظل توازن معين في القوي بين قوى الثورة والنظام والبعد الخارجي. وبالتالي فإن نجاحها يرتبط بالتوافق بين هذه المكونات، وعندما تصطدم هذه الأطراف أو تتضارب مصالحها يفشل التحول الديموقراطي بما يفتح الباب أمام حالة اللايقين حول مستقبل النظم السياسية .

ثانياً: استراتيجيات وتفاعلات القوي والأطراف والفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية

تتجه بعض أدبيات التحول الديموقراطي للتركيز على الفاعليين الأساسيين واستراتيجياتهم وتوجهاتهم المختلفة في عملية التحول الديموقراطي في حين تتجه أدبيات أخري للتركيز على المتغيرات البنيوية الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في دفع هذه العملية. والواقع أن إدارة المرحلة الانتقالية تتأثر بكلا من استراتيجيات الفاعلين الأساسيين من جهة والعوامل البنيوية والهيكلية التي تعمل كمحددات لإدارة المرحلة الانتقالية. وهكذا فإن كلاً من الثورة نفسها والمرحلة الانتقالية تتحرك في سياق يؤثر فيه عوامل بنيوية ترتبط بظهور المظالم وجوانب ضعف البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعوامل الاستراتيجية والقيادات القادرة على ابداع استراتيجيات وسياسات تغييرية هامة.

دور نظام الحكم ومؤسسات الدولة:

إن النظام بمعنى شبكة التفاعلات والعلاقات والعمليات المرتبطة بظاهرة السلطة تكون له جذوره وشبكات مصالحه الممتدة إلى المجتمع، وبالتالي فإسقاط نظام سياسي يتبعه سقوط شبكة ولاءات على مستويات مؤسساتية ومحلية ومجتمعة متنوعة. وعندما تلوح بوادر هذا السقوط تنزع هذه الولاءات والشبكات المحلية ذات الصلة الوثيقة بالنظام للتخلي عنه على أمل بقاء مصالحها والحفاظ عليها بالتخلص من رأس النظام أو التضحية ببعض أجنحته. ولكن السعي لإسقاط النظام فعلياً بكامله يؤدي إلى صدام أوسع نطاقاً على مستويات محلية ومركزية. ويمثل قانون العزل السياسي الذي سعت قوي الثورة لإقراره في مصر وتونس وليبيا نموذجاً لتلك الاضطرابات المرتبطة بالعمق الاجتماعي والاقتصادي والقبلي للنظم القديمة مما يجعلها تستنفر كل طاقاتها لإجهاض هذا القانون الذي يحظر مشاركة أعضاء النظام السابق في الحياة السياسية رغم ما لهم من امتدادات وعمق مجتمعي متجذر.

ومن المهم التمييز بين نظام الحكم والدولة، فالنظام في تعريف على الدين هلال ونيفين مسعد هو مفهوم معنوي بالأساس وليس مادياً على عكس مفهوم الدولة ذات السيادة داخلياً والشخصية القانونية خارجياً، النظام إذن "لا يعدو أن يكون مفهوماً تحليلياً يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع. بيد أن الدولة هي الوحدة القانونية المستقلة ". وبالإضافة لذلك فإنه إذا كان من الممكن تعيين حدود للدول فإنه لا يمكن تعيين حدوداً لنظمها السياسية (هلال، ونيفين مسعد، 2010، ص 11). وهكذا فإن إسقاط النظام معنوياً يسبق سقوطه مادياً، كما أن سقوط رأس النظام أو بعض ممثلي السلطة لا يعنى إسقاط النظام ذاته.

والواقع أن النظام يتغلغل في الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، ولذلك فسقوطه المدوي السريع قد يؤدي لانهيار الدولة خصوصاً عندما يرتبط النظام بشخص كما في ليبيا، أو في حالة سوريا التي شهدت انهيار الدولة والحرب الاهلية بسبب ارتباط مؤسسات الدولة برأس النظام الذي يعتمد على الولاء الطائفي ويحظى بدعم قوي إقليمية ودولية هامة مستعدة للقتال من أجل بقائه واستمراره. وقد ازدادت الخشية من أن "إسقاط النظام ينتهي إلى إسقاط الدولة والكيان، وتفكيك الوطن، وتمزيق نسيجه الاجتماعي، والعودة إلى التكوينات العصبوية: القبلية والعشائرية والأقوامية والمذهبية والطائفية والمناطقية. وذلك إلى جانب استقدام الخارج" (بلقزيز، 2012، ص 310). ومن النماذج المهمة في هذا الصدد حالة سقوط النظام تدريجياً دون انهيار الدولة مثلما حصل في مصر بعد 1952، حيث حدثت تحولات تدريجية وأخرى راديكالية أنتجت تغييراً في رأس النظام وشبكات مصالحه وقواعده الاجتماعية خلال عدة سنوات. ولا شك أن هذا التحدي دفع إدارة المرحلة الانتقالية وقوي التغيير في دول الربيع العربي لتبنى استراتيجية تستهدف تغيير وإسقاط نظام الحكم بشكل تدريجي حتى لا تنهار الدولة بكاملها. فاستمرار الضغط على النظام في شكل موجات ضغط على بنية النظام بشكل يقلل من قدرته على التكيف بما يدفعه للتراجع والانكماش، فتتصارع شبكاته الداخلية ويفقد قاعدة مؤيديه وتزداد شرائح وقوي رفضه وتيأس القوي الدولية من استمراره واستقراره. ولكن هذه الاستراتيجية في الضغط الثوري مع مسار المشاركة البرلمانية لم تعمل بالشكل المطلوب ولم تؤد للنتائج المرجوة وذلك لعدم توافر الشروط المرتبطة بالوعي والوحدة والاصطفاف على مستويات نخبوية ومجتمعية، فقد استعادت قوي النظام التقليدية عافيتها ونجحت في خلق تماسك حول قواعدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية مما أهلها للعودة مجدداً لتصدر الحياة السياسية. وهكذا لم تتمكن دوائر الإدارة في المرحلة الانتقالية من فرض قانون العزل السياسي على نخب النظام السابق، في حين قامت نخب النظام القديم بعملية تطوير سريعة وتكيف مع المستجدات من خلال قدراته التكيفية العالية Adaptive capacity فتم التخلص من رأس النظام وبعض أجنحة السلطة المالية أو الأمنية من أجل استمرار قلب النظام ومؤسساته. ولا شك أن دراسات النظم التسلطية كانت تركز على استقرار هذه النظم وقدرتها على البقاء في وجه التحديات الداخلية والخارجية. وقام الباحثون بتقديم عدد من الأطروحات مثل القدرات التكيفية للنظام ومرونته في التعامل مع التحديات، وقدرته على اللعب على وتر الخلافات بين المعارضين، والقدرات العسكرية والقمعية للنظام (Gause III, 2011).

ويمكن القول أن عوامل تماسك واستمرارية النظم في العالم العربي تتمثل في:

1- القدرة على تنفيس وتفريغ المظالم من مضمونها وتحويلها في اتجاهات أخرى لمنع تحويل المظالم إلى حراك سياسي .

2- تماسك القاعدة الاجتماعية المؤيدة للنظام: قد تكون طائفية أو شبكات منفعة أو مصالح مستقرة لنخب الحكم والقوة.

3- إدارة الاصلاح الدستوري بمعنى خلق مسارات دستورية وإصلاحية لاستيعاب قطاعات من النخب وإرضاء الخارج.

4- تحالفات سلطوية إقليمية ودولية قادرة على توفير الدعم اللازم للاستمرار.

5- خلق الذعر داخل مؤسسات الدولة والمجتمع من خطر محدق مما يبرر القمع والالتفاف حول القيادة.

6- إضعاف البديل وتدعيم الاستقطابات الكبرى والصراع بين قوي التغيير.

دور النخب والجماعات في المرحلة الانتقالية:

تظهر القيادات والنخب والحركات الثورية والتغييرية من خارج نطاق البنى المؤسساتية والسياسية القائمة منتهجة أساليب وأنماط الاحتجاج والضغط وتستهدف نزع شرعية العملية السياسية والنظم القائمة مع التركيز على أنشطة وممارسات من خارج المؤسسات السياسية التقليدية. تتحرك الحركات الاجتماعية خارج البنى المؤسساتية وشرعية النظام السياسية ولكن بعضها يركز على التغيير من خلال أنماط وأساليب احتجاجية غير تقليدية أو رسمية في حين يسعي بعضها لتغيير بنية مؤسسات القوة والنظام السياسي ويتراوح ذلك التغيير إما من خلال نمط اصلاحي تدريجي أو آخر جذري ثوري. وتقوم هذه النخب ببلورة هيمنة مضادة ووعي من خلال عمليات التأطير الثقافي framing بمواطن الخلل في المجتمع ومسبباته، وتستطيع تقديم البديل السياسي وبرنامج الحركة المصاحب لهذا البديل والذي يمكنها تعبئة الجماهير (أمل حمادة، 2012، ص 92).

وليس هناك شكل محدد للتنظيم السياسي بالضرورة للحركة الاجتماعية، فهناك تداخل وتعدد في النخب والجماعات الثورية على أسس ايديولوجية واقتصادية واجتماعية. وتشترك هذه الجماعات فيما بينها في معارضة النظام والسعي لتغييره، لكنها تختلف فيما بينها في نقاط أخرى كثيرة، تبدأ بكيفية إحداث التغيير وشكل البديل المطروح، وصولاً إلى مسار إدارة المرحلة الانتقالية، ودورها في

النظام وفي الائتلاف الحاكم (نموذج الترويكا التي حكمت تونس بين عامي 2012–2013). غير أن الإعلان عن هذا التنافس الضمني والمؤقت بين الجماعات الديموقراطية والثورية المختلفة يتأجل حتى تنجح الثورة ويستبدل النظام السياسي، وهو ما يؤجل مشكلات التحالف لفترة تالية دون أن ينهيها(أمل حمادة، 2012، ص 95).

وعادة ما تبرز إشكالية تشتت القيادة وغياب المرجعية الفكرية الجامعة في المرحلة الانتقالية، فبينما كان غياب القيادة بالمعني الكلاسيكي وانتشارها وسط القواعد والميادين عاملاً ايجابياً حمى الثورة في بدايتها ودعم من قوتها، فإن نفس هذا السبب أضحي عاملاً سلبياً لأن الانقسامات والاستقطابات التي ظهرت في الفترات التالية لم تجد زعيماً يحتويها أو يقدم نفسه بديلاً توافقياً يتخطى المعسكرات الايديولوجية. وبالمثل فإيجابية ائتلاف القوي السياسية على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية والفكرية مع عدم وضوح غلبة لجناح محدد داخلها أصبح سبباً لظهور مشاريع سياسية متنافسة بل استقطابات ايديولوجية وفكرية حادة. ومن ثم فإن ملامح السلمية والتوافقية الجماعية أضحت محل تهديد في المرحلة الانتقالية. ففي ظل غياب مشروع رئيسي وقيادة توافقية تم فتح المجال لمناخ استقطابي خلافي هيمن على الحياة السياسية في المرحلة الانتقالية (باكينام الشرقاوي، 2012).

وفي السياق المصري أفرزت ثورة يناير رؤيتين أو اتجاهين أساسيين في سياق الوعي الجمعي المصري الثوري هما اتجاه الضغط والتظاهر والاحتجاج لإجراء التغيير والاصلاح ويمثله معظم الحركات الشبابية والثورية. واستراتيجية التغيير والاصلاح من خلال الانتخابات لخلق قيادة جديدة على قمة المؤسسات المنتخبة تقود عملية التغيير والاصلاح ويمثله الأحزاب السياسية ذات العمق الاجتماعي والتنظيمي. وعندما التقى هذان الاتجاهان في ثورة يناير 2011 تم خلق تيار عام يجسد روح الثورة وأهدافهما . وقد اتجهت القيادات الفاعلة في الاتجاهين الثوري والاصلاحي للتقارب مع قوي التطرف في الجانبين فالإخوان – وعلى عكس تجربة النهضة في تونس– توجهت نحو اليمين والمحافظة (التوجهات السلفية) في حين تقاربت القوى الثورية الشبابية مع القوى الأكثر تمسكاً بالعلمانية أو التغريب. وكان انفتاح المجال السياسي والإعلامي من أبرز أدوات إفساد القيادات والنخب التي تطلعت إلى مواقع السلطة والنفوذ دون استعداد وتهيؤ كافيين لتحمل المسئولية. واتجهت قوي ثورية– إصلاحية للدخول في معترك الانتخابات البرلمانية والرئاسية ولكن ليس على أساس برنامج سياسي

واحد وإنما في إطار صراع وتنافس سياسي بين الشركاء. وقد خلقت الصراعات حول الكراسي والمواقع الانتخابية مشكلات وتناقضات كبيرة لم تندمل جراحها حتى الآن بين أبناء التيار الواحد.

وقد أسفرت الانتخابات في دول الربيع العربي عن فوز الحركات الإسلامية بأغلبيات وأكثريات دفعتها لتشكيل الحكومات إما منفردة مثل حالة مصر أو بالتوافق مثل حالة تونس وليبيا، ولكن الأغلبية التي حققتها الحركات الإسلامية لم تكن كاسحة أو قادرة على كسب تأييد القطاعات الخاسرة في الانتخابات التي لجأت للشارع للتصعيد وإجهاض السياسات الأمنية والاقتصادية للحكومة، وفي حين نزلت المعارضة للشارع في مصر وتونس انقسمت السلطة الائتلافية في ليبيا واليمن وتم اللجوء للسلاح لحسم الخلاف فانتشر العنف والحروب الأهلية. ومن المهم في هذا السياق إدراك الاختلاف في استراتيجيات الحركات الإسلامية في دول الربيع العربي خصوصا عند المقارنة بين الإسلاميين في مصر وتونس والمغرب على سبيل المثال. فطالما أن الترتيبات الانتقالية أو شبه النظام القائم بعد الثورة تملك القدرة على احتواء الإسلاميين دون حدوث تغيير هيكلي في بنية النظام وتوجهاته الأساسية فإن العملية الانتقالية كان يمكن أن تستمر. وطالما كانت الحركة الإسلامية نفسها لا تقدم نفسها كبديل كلي للنظام ولا تعلن أن هدفها الحالي أو البعيد هو إجراء تغيير هذا التوجهات والبنية تكون عملية التحول والانتقال أقل صعوبة مما يسهل عمليات الاحتواء والدمج (Holger and Wegner, 2006).

الحركات الشبابية:

كشفت المرحلة الانتقالية عن ظهور أنماط جديدة من الحركات الاجتماعية يشكل الشباب عصبها الرئيسي. فتكاثرت التنظيمات والمبادرات الشبابية وتعددت أنماطها تنظيمياً وفكرياً وسياسياً بصورة غير مسبوقة. وفي حين أن جذور بعض هذه الحركات تعود إلى ما قبل الثورات مثل 6 أبريل وشباب من أجل التغيير فإن الكثير منها قد ظهر وتطور خلال أحداث الربيع العربي والفعاليات السياسية المستمرة حيث أخذت أشكالاً متعددة كأحزاب سياسية مثل حزب التيار أو حركات احتجاج رياضية مثل الألتراس أو حركات سياسية شبابية مثل حركة تمرد. ويمكن القول أن الطبيعة التنظيمية لهذه الحركات والكيانات الشبابية تتبع نمطاً تنظيمياً وحركياً يختلف عن الأنماط المعروفة في الأحزاب والحركات السياسية التقليدية يرتبط بما يعرف بالمجتمع الشبكي network society ويغلب على تكوينها العنصر الشبابي سواء على مستوي القيادة او العضوية. كما يلاحظ أن الانتماءات الطبقية والاجتماعية ومستوي التعليم يساهم في تبنى رؤى وأشكال تنظيمية وتوجهات فكرية في المجال العام،

وساهمت وسائل التواصل التكنولوجية الجديدة مثل الفيس بوك وتويتر في زيادة وتيرة التعبئة السياسية والفعاليات الحركية، وانتشرت خلالها الكثير من الأفكار الملهمة والمضللة في آن معاً. والواقع أن القوى الشبابية تمثل حركات وعي وضمير تسعى لنشر أنماط من الهيمنة المضادة للخطاب المهيمن. وأهميتها لا تأتي من قدراتها التنظيمية غير الهيراركية وانتماء قياداتها للطبقة الوسطي ولكن وهو الأهم من قدرتها عن التعبير عن أطروحة جرامشي حول مقاومة هيمنة الخطاب السائد في المجال العام (Ayobi, Nazih, 2001). فالقوى الثورية والشبابية كنمط من أنماط الحركات الاجتماعية تحاول كما يؤكد تارو(Tarrow, Sidney., 2011, p. 106) "أن تستبدل النسق الفكري والعقيدي السائد الذي يضفي شرعية على الوضع الراهن بنسق عقيدي آخر يدعم العمل الجماعي من أجل التغيير"، حيث يتم خلق هوية وقيم مشتركة وأهداف متوافق عليها وعمليات تأطير وتعبئة وتوعية بالروابط المشتركة والرؤى الناقدة للقوي المسيطرة قادة وبناء أطر العمل الجماعي التي تستهدف إزالة المظالم والشكاوى لحشد الأعضاء من خلال الفكر والعاطفة والرموز والأطر الثقافية. ويلاحظ أن السوشيال ميديا خصوصاً التويتر والفيس بوك هي وسائط للتعبير عن مجال عام شبابي يحتوي على مقومات بناء هيمنة مضادة، ويتجسد التقارب فيما بينها في صياغة مفردات لغوية ومفاهيم مشتركة لتجريد الواقع الذي ترفضه وتفكيك خطاب النخبة والسخرية منها ومن رموزها ونزع شرعيتها السياسية والأخلاقية وهو ما يتجلى في اللغة الساخرة المسيئة بل والمجرمة في بعض الأحيان، وبصفة عامة أدي ذلك للمساهمة في خلق صورة ذهنية سلبية لدي جيل الشباب عن النخب والمؤسسات وأدائها في المجالات السياسية والخدمية (التقرير الاجتماعي المصري، 2013، ص 125) .

والواقع أن الحركات الشبابية والثورية لم تكن مؤهلة لتجربة الحكم أو الفوز في الانتخابات، وقد كشفت ممارساتها عن الاستمرار في تبني طريق الاحتجاج وتثوير الشارع مما أدي لتراجع شعبيتها. وقد كان حضور القوى الشبابية الأساسي في الوعي الشعبي المحلي والدولي أنها تعبر عن ضمير الثورة دون أن تطلع للحكم في هذا الوقت المبكر من تجربتها السياسية. وبينما كانت تريد أن تجمع بين أن تكون ضميراً الثورة وروحها والمنافسة في عملية سياسية وانتخابية تتسم بالصراع والانقسام، فقد انتهي بها المطاف إلى فقد حضورها وميزتها كحركة ضمير ونقاء ثوري تتعالي على السياسة التقليدية كما أنها لم تكسب أو تستفيد من لعبة الانتخابات التي لا تمتلك مؤهلاتها بعد .وقد عانت الحركات الشبابية من ضعف التنظيم والتركز في العاصمة والمدن الكبرى إلى جانب الانقسامات الداخلية. ولذلك

فهي تفتقد وجود قواعد اجتماعية وشعبية مقارنة بالأحزاب ذات المرجعية الإسلامية التي لديها خطاب سياسي وأيديولوجي ملهم لقطاعات كثيرة وتنظيم قوي وفعال إلى جانب قوى اجتماعية وشعبية مؤيدة. وهكذا ظهر ضعف دورها في الانتخابات البرلمانية حيث تعمقت المنافسة على أساس أيديولوجي ديني – علماني مما رسخ الانقسام في أوساط القوي والحركات الثورية والشعبية. وفي النهاية تم حل كثير من الائتلافات الشبابية وقامت القوي التقليدية باختراق بعض الجماعات الشبابية وتوظيفها لصالح مخططات العودة واحياء خطاب النظام القديم في عدد من دول الربيع العربي.

البعد الدولي والإقليمي:

جاءت المرحلة الانتقالية في دول الربيع في سياق صراع إقليمي ودولي ملتهب على النفوذ والأدوار في المنطقة، وفي ظل تداخل وتشابك الملفات الداخلية والإقليمية وحروب الوكالة لم تتوفر بيئة مناسبة لتطور مناخ من الثقة وقواعد مستقرة لتداول السلطة. فالظروف الدولية والإقليمية أثرت بشكل سلبي على عملية التحول ومنعت تطورها في طريق الوصول إلى ديموقراطية مستقرة.

والحقيقة أن نموذج التحول الديموقراطي في دول أمريكا اللاتينية وإسبانيا والربيع العربي ليس ثورة تقليدية شاملة وجذرية وعنيفة، وذلك لأن سقوط الانظمة أو قدرتها على القيام بعملية التكيف اللازمة ترتبط بقرار خارجي وتأثير دولي يرتبط بالوضع الدولي والسياسة الأمريكية. فالنظم السلطوية في أمريكا اللاتينية تراجعت منذ ثمانينيات القرن الماضي بسبب ضعف قدرتها التكيفية ورفع الغطاء الأمريكي عنها من أجل إجراء تعديل في هذه النظم يوسع قاعدتها الشعبية ويضمن استمرارها. وشكل التحول الديموقراطي طريقاً آمناً لاستيعاب واحتواء القوي السياسية اليسارية والماركسية التي كانت تريد التغيير الجذري، فيتراجع الاعتماد على العنف، وتنحسر إمكانية الثورة الشاملة المعادية للغرب، وذلك لصالح تغيير تدريجي واحتواء ديموقراطي.

كانت أمريكا تستهدف إجراء تعديلات ليبرالية وتطوير في نظم الحكم السلطوية في المنطقة، واضطرت إلى دعم التغيير الجزئي في النظم وتبنت النخب الأكاديمية والاعلامية والسياسية مفهوم الربيع العربي وحركات الشباب. ثم جاءت التحولات على غير ما تشتهي، فتوقفت عن دعم التحولات في البداية، وفشلت عملية احتواء الحركات الصاعدة، ولم تنجح فكرة التخلص من الرؤي الرمادية في فكر الحركات الإسلامية، وبدأ الحديث عن الشتاء العربي الإسلامي مبكراً منذ نهاية عام 2011 للتحذير من مخاطرها على السياسة الأمريكية. لقد وجدت الإدارة الأمريكية في الربيع العربي فرصة

لإعادة تأسيس علاقات جديدة ودعم مسار للتحول الديموقراطي، ولكن دور الإدارة الأمريكية اتسم بنمط من إدارة الأزمة أكثر منه رعاية حقيقية للمسار الديموقراطي خصوصاً في ظل تصاعد الانقسامات الداخلية، واتهام واشنطن بدعم طرف سياسي ضد الآخر[1]. وقد بدا وأن التاريخ يعيد نفسه من خلال تكرار التجارب التاريخية التي تضمنت الصراع بين الايديولوجيا الثورية والمحافظة، بين النظم الملكية والنظم الجمهورية في الخمسينات والستينات فيما عرف بالحرب الباردة العربية العربية .فالاختلاف بين دول التحول الديموقراطي والحركات الديموقراطية والإسلامية وبين مصالح بعض النظم الملكية والجمهورية أفرزت توتراً وصداماً مكتوماً أو صريحاً في كثير من الأحيان.

ثالثاً: قضايا المرحلة الانتقالية وتحدياتها:

نناقش فيما يلي أبرز قضايا واشكاليات المرحلة الانتقالية وهي إشكالية الثقافة السياسية والهوية، وإشكالية الدستور التوافقي وبناء المؤسسات والأزمة الاقتصادية.

إشكالية الثقافة السياسية والهوية:

يقتضي نجاح عملية التحول الديموقراطي وجود نوع من أنواع الثقافة السياسية الداعمة لهذا التحول، كما يرتبط كذلك بقيم ورؤى مختلفة للعالم. وتعبر الثقافة السياسية للمجتمع عن تراكمات عبر أجيال وحضارات مختلفة، وبها أبعاد ايديولوجية وسياسية متمايزة بل ومتناقضة، ومن داخل هذه التناقضات والاختلافات تظهر الحركات الاجتماعية التي تسعي للتغيير باعتبارها نتاج هذه الثقافة وتناقضاتها وساعية لتغييرها في نفس الوقت. وتشهد المجتمعات العربية حالة من الاختلاف والتحول المستمر تترك أثرها على الثقافة السياسية، فهناك تحول من ثقافة سياسية ذات سمات خاصة قبل 2011 إلى ثقافة سياسية أخرى ونموذج ثقافي مغاير أثناء وبعد المرحلة الانتقالية ومن ثم يحدث اختلاط الصورة والقديم بالجديد.

وكانت الفترة التي سبقت وأعقبت 2011 قد شهدت ظهور أنماط جديدة من التنشئة والقيم السياسية التي أثرت في وعي وسلوك الملايين من الأطفال والشباب . فالتحولات الثقافية والاقتصادية والسياسية ساهمت في خلق مضمون جديد للقيم السياسية وأنماط جديدة من مؤسسات التنشئة وأدواتها بعد ما أصبحت الأطر والمضامين القديمة في حاجة إلى مراجعة ونقد بينما لم تستقر الجديدة بعد فما

[1] http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2013/07/31/republicans_stiff_arm_rand_side_with_dems_on_egypt_aid

تزال في حالة تشكل وسيولة. إن أحد جوانب تفسير التحولات والثورات يرتبط بالدور الكبير الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر مقارنة بمؤسسات التعليم والإعلام التي كانت خاضعة لنفوذ النظام. وما يزال الانترنت يلعب دوراً مهما وفعالاً في التنشئة السياسية والمجال العام، فقد أوضحت دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن 10 في المئة فقط هم من يهتمون بالمواقع السياسية، وهناك حوالي ثلث العينة يتعرض لمناقشات وقضايا سياسية في أوقات معينة. إذن يتراوح الجانب السياسي بين عشرة في المئة يدخلون مواقع سياسية بانتظام وطريقة مقصودة، وحوالي 33 في المئة يتعرضون لأفكار وقضايا سياسية بطريقة غير منتظمة ومن خلال دخولهم على صفحات ترفيهية بها شق سياسي (الشيماء عبد العزيز، 2013، ص 5). فأثر الانترنت السياسي ليس فقط على فئة النشطاء وإنما على قطاعات ضخمة من الشباب التي تدخل للتسلية والترفيه ويكون الشق السياسي حاضراً في هذه البرامج بصورة ضمنية أو بصورة غير أساسية.

لقد انتقل حال المجتمع من الاغتراب والاستقالة من السياسة إلى الانخراط في السياسة التي قامت ضد نموذج التنشئة والثقافة السياسية التقليدية التي سادت في عقول قيادات مؤسسات الدولة وأجيال متتالية من الأطفال والشباب. وفي حين أضعفت الثورة من هذه الأنماط والأطر وخلقت نموذج ثوري جديد يتسم بالقدرة على الاحتجاج والتمرد ورفض هيمنة واحتكار السلطة كما ظهرت أخلاق الميدان باعتبارها تعبر عن نموذج حضاري جديد، إلا أن هذا النموذج لم يستقر ويترسخ، فعادت الكثير من المظاهر السلبية التي ارتبطت بالعنف والتمرد والاهتمامات الفئوية وثقافة الأنامالية والبلطجة والتعدي على أملاك الدولة في صورة تعكس حالة الفوضى والحرص على المصالح الخاصة دون الاهتمام بالمصالح العامة وحقوق الأجيال القادمة. كما جرت جهود كبيرة لإعادة تدجين الروح الشبابية وخلق حاجز الخوف مرة أخري. والاختلاف والتحول من ثقافة سياسية سلطوية في مرحلة ما قبل الثورة إلى ثقافة سياسية أخرى ونموذج ثقافي مغاير يحتاج إلى وقت طويل ونضال طويل حتى يتم تجاوز مرحلة غموض الصورة واختلاط القديم بالجديد.

وترتبط الديموقراطية بوجود قيم ثقافية سياسية معينة وتطوير للثقة بين النخب واحترام قواعد اللعبة الديموقراطية، حيث تقدم التجربة الغربية تطويراً لنموذج ديموقراطي بناء على خبرات الصراع التاريخية الدموية تقوم أسسه على قيم التسامح والتعاون والاعتراف بالآخر وقبول قواعد اللعبة الديموقراطية (Diamond, 1999, p. 106). ويشير لاري دايموند إلى عناصر الثقافة السياسية

المناسبة لعملية التحول الديموقراطي وتتضمن: الشك في السلطة، مبدأ الثقة، والفردية، وتوجه نحو السلطة يقوم على أساس رفض الخضوع المطلق، أو المعارضة والنقد العدائي، والتسامح مع الاختلاف ومع الغموض والانفتاح وقبول الآخر(Diamond, 1999, p. 107) . ولا شك أن بعض هذه المقومات غير متوافر بدرجة أو بأخرى في الثقافة السياسية لدول الربيع العربي. وتعثر المرحلة الانتقالية ارتبط إلى حد كبير بعدم توافر الثقة والقناعة بالمسار الديموقراطي. والديموقراطية الإجرائية ليست كافية دون ترسيخ أنماط من الثقافة والتصورات والقيم الداعمة للتغيير من جهة وعملية التحول الديموقراطي من جهة أخرى، ويتصل بذلك القدرة على تطوير القيم واطر الثقة والتعاون.

وكانت قضية الدين والدولة من أكثر القضايا التي أثارت استقطاباً وصراعاً أثر بشكل سلبي على المرحلة الانتقالية. وفيما تحرص الحركات الإسلامية على أولوية الشريعة الإسلامية في الدستور باعتبارها قضية تعلن القوى العلمانية والمدنية معارضتها وتظهر تحفظها تجاهها. ويمتد هذا التحفظ داخل الأوساط النخبوية والأكاديمية المتخصصة في عملية التحول الديموقراطي، حيث هناك خشية من "أن الالتزام بتطبيق الشريعة يقلل من التبني الكامل لمبادئ النظام الديموقراطي، وإعطاء سلطة واسعة لا رقابة عليها للقائمين بتطبيق الشريعة" (Abdel Salam Sidahmed & Ehteshami, 1996, p.14). وهي تظهر القلق مما تسميه القضايا الرمادية في فكر الإسلاميين وسياستهم (Carnegie, 2006)وهي حقوق المرأة– الأقليات– العنف– الشريعة– الحقوق المدنية. وربما تكون المسألة الأهم مستقبلاً هي طبيعة التفسيرات التي تتعلق بالشريعة وكيفية تطبيقها، حيث تتجه بعض التفسيرات لتبنى رؤي فقهية أكثر انفتاحاً ومرونة بينما تكون أخرى أكثر محافظة وتقليدية. فعلى سبيل المثال اعترض تسعة من أعضاء الجمعية الدستورية ذوي الخلفية السلفية الإسلامية على مادة السيادة للشعب. وأساس الاعتراض أنهم يرون أن سيادة الشعب تتعارض مع مبدأ أن "السيادة لله" المعروف في الفكر الإسلامي، وذلك على الرغم من أن المقصود بسيادة الشعب في هذا الصدد أن الشعب مصدر السلطات والدستور وهو الحكم عند الاختلاف بين المؤسسات وليس ما يظنه بعض الإسلاميين. ويبقي أن بعض مواد الحريات أثارت القلق والتوجس مثل مبدأ حماية القيم الأخلاقية في المادة (10) من دستور 2012 الذي تخشي القوي الليبرالية والمدنية من أن يكون مدخلاً لتدخل الدولة والمجتمع في الحياة الخاصة والحريات الشخصية من خلال تأكيده على دور المجتمع في حماية القيم الأخلاقية.

وكانت مدنية الدولة من أكثر القضايا إثارة للجدل في دستور لجنة الخمسين في 2013 نظراً للتناقضات الكبيرة في تفسيرها وتحديد المقصود بها. فمهوم الدولة المدنية ليس من المفاهيم المعروفة والمنضبطة في القوانين والدساتير أو العلوم السياسية. ولذلك تتعدد دلالات المفهوم وتستخدمها أطراف مختلفة. ومن دلالاتها استخدامها فيما يعرف بحقل العلاقات المدنية العسكرية في نظريات النظم السياسية أو استخدامها مرتبطة بالمدني في مقابل الديني. حيث تمسك البعض بالنص على مدنية الدولة من أجل منع النفوذ الديني في الدولة وموازنة تأثير المادة الثانية التي تنص على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع ومرجعية الأزهر الشريف في هذه المسألة مما يعطي وزن أكبر لهيئة كبار العلماء في عملية التشريع. وفي النهاية تم التوصل إلى صيغة تسوية تضمن استبعاد مفهوم مدنية الدولة والنص على مدنية الحكومة أو نظام الحكم. وترتبط أزمة إدارة المرحلة الانتقالية بأولويات القيم بمعنى هل هي الحريات وحقوق الانسان أم المطالب الاقتصادية أو الحفاظ على كيان الدولة. حيث ساد شعور بالخطر من تفكك الدولة في أعقاب الثورات، ولذلك تم هدف الاستقرار على هدف التغيير وقضايا الحريات في بعض المراحل والعكس صحيح.

إشكالية الدستور وبناء المؤسسات:

استهدفت سياسات الحكومات المنتخبة في دول الربيع العربي استكمال بناء مؤسسات السلطة على أسس ديموقراطية فتشكلت الجمعيات الدستورية والمجالس البرلمانية والسلطات التنفيذية على نحو شاق ولكنها لم تتمتع بالاستقرار المأمول أو تكن قادرة على استيعاب الجميع. ويعكس الصراع حول الدستور تناقضات وتقاطعات المصالح بين القوي السياسية والاجتماعية الفاعلة وما تعبر عنه من فكر سياسي وأيديولوجي تجسد في الخلاف حول توقيت ومضمون الدستور وأحكامه.

ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوماً محل جدل وخلاف، فاختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلاً غير قانوني من الأصل، ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق يتم الاستخدام الكثيف لمفاهيم مثل قواعد الضرورة، باعتبار استمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل يعيق أداء السلطة التنفيذية ويكبلها بالقيود. ولذلك يري القائمون على السلطة الانتقالية ضرورة اللجوء إلى احكام واعلانات وقوانين استثنائية تتجاوز الإطار القانوني المهترئ والمرقع في أحيان كثيرة.

ويتضح من ذلك أن عملية الانتقال الديموقراطي اتسمت بعدم الوضوح وغياب قواعد واضحة ومتفق عليها للاحتكام بين القوي الاجتماعية والأطراف السياسية، وهذه القواعد تضعها مؤسسات دولة تتسم بمستوي عالي من معايير الكفاءة المؤسسية التي صاغها هنتنجتون في مؤلفه الشهير عن النظام السياسي والتدهور السياسي. وهي القدرة على التكيف والتعقيد والاستقلال والتماسك بما يؤدي إلى توفير أطر مؤسسية للتفاوض وعمليات المساومة السياسية وحل المشكلات. ولا شك أن البنية المؤسسية لدول الربيع تتسم بتراجع وضعف معايير المؤسسية بشكل يعوق ويعطل نجاح أية عملية للانتقال الديموقراطي. فمعيار القدرة على التكيف يؤكد على الحاجة للتكيف مع تغير وظيفة المؤسسة وأدوارها الأساسية. ولكن أحياناً ما يصبح وجود المؤسسة هدفاً في حد ذاته ولكنها لا تؤدي الأدوار والوظائف المنوطة بها (Huntington, 1968, p.15). وعند تطبيق هذا المعيار على مؤسسات دول الربيع العربي نجد أن مؤسسات مثل البرلمانات والأحزاب وجدت في الأصل لتؤدي وظائف تختلف عن وظائفها الأساسية في الدول المؤسسية، فقد اعتادت القيام بوظائف خاصة بتعبئة وحشد الجماهير خلف القيادة السياسية ولم تكن مؤهلة لعملية تداول السلطة أو القيام بوظائف الرقابة والمحاسبة الحقيقية. وعضوية البرلمان كانت أقرب للتعيين منها للانتخاب الحر المباشر، واقتصر دور الأعضاء في الغالب على الجوانب الخدمية لأهالي الدوائر بينما تقوم الأحزاب السياسية التقليدية بدور ديكوري تجميلي من موقع المعارضة الشكلية وليس السعي لتداول حقيقي للسلطة. فعندما حل الربيع العربي لم تكن هذه المؤسسات قادرة على التكيف مع متطلبات عملية الانتقال الديموقراطي لتصبح كيانات تقوم بالرقابة والمحاسبة الجادة وتداول السلطة بين الأحزاب السياسية، وعندما جرت عمليات تداول للسلطة بالانتخابات فإن التجربة لم تكتمل أو تنجح في اجراء التعديلات والتغييرات في أداء وأدوار هذه المؤسسات (Huntington, 1968, p.18). كما يؤكد هنتنجتون على معيار استقلالية المؤسسات والإجراءات عن الجماعات والقوي الاجتماعية. ولكنها في دول الربيع العربي تتسم بالهشاشة والضعف في مواجهة القوي الأخرى. فالإشكالية تكمن في أنه يجب تمكين الحكومة من الحكم في البداية: enable the government to control the governedثم الزامها بأن تحكم نفسها بقواعد ديموقراطية. المشكلة ان كثير من الحكومات غير قادرة على تأدية الوظيفة الاولي، فالمشكلة ليست الحرية ولكن إيجاد نظام عام شرعي: Legitimate public order. حيث يمكن أن يكون هناك نظام من دون حرية، ولكن

ليست هناك حرية بدون نظام والسلطة يجب أن توجد أولاً قبل تقييدها (Huntington, 1968, p.20).

ويلاحظ أن الكتاب نشر في الستينات حيث كانت دول حديثة الاستقلال وتسعي لترسيخ سلطتها وإقامة مؤسسات قوية ولكنها سرعان ما تحولت إلى سلطويات بشكل دفع هنتنجتون نفسه بعد عشرين سنة للحديث عن الموجه الثالثة للتحول الديموقراطي. ويلاحظ أن فوكاياما في مقدمة كتابه عن النظام السياسي والتدهور السياسي تحدث عن متغيرات من قبيل نجاح تجارب آسيوية في التنمية وانهيار الاتحاد السوفييتي الذي تحدث هنتنجتون عن كفاءة نظامه المؤسسي وقدرته على الحكم، باعتبار أن المعيار الأساسي لدي هنتنجتون هو القدرة على الحكم وليس شكل الحكم. كما ظهرت الموجة الثالثة للديموقراطية التي أعلت من قيم المحاسبة وتداول السلطة بعد فشل تجارب النظم السلطوية المؤسسية في تحقيق التنمية والديموقراطية.

ويلاحظ أن فوكاياما ايضاً يؤكد على أهمية المتغيرات الثقافية التي عاد هنتنجتون ليؤكد أهميتها في التسعينات من خلال حديثه عن المكون الديني والثقافي في صراع الحضارات. كما يؤكد فوكوياما على أهمية السياق التاريخي لظهور المؤسسات وخصوصية الكثير من دول العالم في نشأة مؤسسات الدولة والمجتمع وتطورها بما يناقض كثير من تعميمات هنتنجتون أو يقلص من قدرتها على التعميم. وفي المقابل عاد كثير من الأكاديميين والاعلاميين لتأكيد مقولات سيطرة وفعالية السلطة وهيبة الدولة وهي مقولات حقل التنمية السياسية التقليدية التي تراجعت كثيراً في الثمانينيات والتسعينيات. فتوماس فريدمان عاد أيضاً للتأكيد على أهمية المؤسسية وكيانية الدولة قبل الحرية والديموقراطية مستلهماً أفكار هنتنجتون وفوكوياما كي يؤكد على دور أمريكا في التعاون مع النظم القائمة في مواجهة خطر تفكك دول عربية وصعود التنظيمات الإسلامية المتشددة مثل داعش وغيرها (Friedman, 2014).

الأزمة الاقتصادية: ويلاحظ أن تعثر المرحلة الانتقالية وعدم قدرتها على تحقيق إنجازات مقارنة بأوضاع ما قبل الثورة جعل الثورة وعملية التحول الديموقراطي نفسها وضع اتهام، فتعثر الديموقراطية وضعف أدائها يضعف من شرعيتها وثقة المجتمع فيها، وتحتاج العلاقة بين شرعية الديموقراطية وفعالية أدائها في خبرات مختلفة إلى مزيد من الدراسات (Diamond, 1999).

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن تقييم إدارة المرحلة الانتقالية لا يمكن أن ينفصل عن طبيعة القوي والأطراف والمؤسسات المشاركة في إدارة هذه المرحلة وطبيعة علاقاتها وتحالفاتها ومصالحها وأهدافها، ومن جهة أخري فإن المحددات البنيوية والهيكلية المرتبطة بالدولة والمجتمع فرضت قيوداً أعاقت عملية الانتقال ولم تستطع القوي الفاعلة تفادي التهديدات أو الاستفادة من الفرص. كما أن قضايا المرحلة الانتقالية وجوانب الاتفاق او الاختلاف تأثرت بالرأي العام وتقلباته وتحولاته التي تتغير باستمرار ودون توقف.

وعلى الرغم من التمييز بين التحول الديموقراطي وعمليات أخري مثل التحديث والتغريب إلا أن عملية التحول الديموقراطي تستبطن التجربة الديموقراطية الليبرالية الغربية كهدف وغاية حيث يصبح النموذج الغربي في الديموقراطية وتحديداً في تجربة الدول الأنجلوساكون هي معيار القياس والمقرطة. هذا النموذج القياسي الذي تتحرك في إطاره عملية التحول الديموقراطي أدي إلى بروز خلافات حول الغايات والوسائل المتوخاة من المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، وخلق أزمة في تحليل العملية نفسها لأن أطراف العملية الانتقالية لا تعتقد في نفس المفاهيم والمرجعيات والأفكار حول التحول الديموقراطي وغاياته النهائية. والحقيقة أن المفاهيم الاجرائية لم يقدم حلاً حقيقياً لتلك الإشكالية. وقد حللت الدراسة طبيعة الصراع بين استراتيجيات الفاعلين في العملية الانتقالية، فالنظام الحاكم يتغلغل في الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، ولذلك فإن سقوطه المفاجئ قد يؤدي لانهيار في مؤسسات الدولة خصوصاً عندما يرتبط النظام بشخص أو أسرة حاكمة، ومن جهة أخري أثبتت دراسات النظم التسلطية قدرة عالية لتلك النظم على البقاء والاستمرار واستنساخ الذات. ومن جهة أخري برزت حالة تشتت القيادة وغياب المرجعية الفكرية الجامعة لدي قوي التغيير والمعارضة حيث ظهرت الانقسامات والاستقطابات ولم تجد زعيماً يحتويها أو يقدم نفسه بديلاً توافقياً يتخطى المعسكرات الايديولوجية. واتضح أن حركات التغيير لم تكن مؤهلة بشكل كافي لتجربة الحكم أو الفوز في الانتخابات مما أدي لتراجع شعبيتها. كما جاءت المرحلة الانتقالية في سياق صراع إقليمي ودولي ملتهب على النفوذ والأدوار في المنطقة فلم تتوفر بيئة مناسبة لتطوير مناخ من الثقة وقواعد مستقرة لتداول السلطة مما أثر بشكل سلبي على عملية التحول ومنعت تطورها في طريق الوصول إلى ديموقراطية مستقرة.

وأثبتت الدراسة أن الأبعاد البنيوية أثرت هي الأخرى بشكل سلبي من حيث اختلاط القديم بالجديد والديموقراطي بالتسلطي والوافد بالموروث والتقليدي بالحديث في الثقافة السياسية، ولم تكن الديموقراطية الإجرائية كافية لترسيخ أنماط من الثقافة والتصورات والقيم الداعمة للتغيير من جهة وعملية التحول الديموقراطي من جهة أخرى. كما برز الصراع حول السيطرة على المؤسسات والإطار الدستوري المنظم للعلاقة بين السلطات، وعانت المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والأحزاب من ضعف في التكوين وتراجع في القدرة على أداء الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تتمكن الحكومات الانتقالية من تحقيق نقلة اقتصادية كبيرة تمكنها من إضفاء شرعية إنجاز ترفع من ثقة الشعوب في العملية الديموقراطية، حيث استمرت المشكلة الاقتصادية تحدياً صعباً أمام الحكومات الانتقالية.

وبشكل عام فإن الهندسة السياسية التي تم اختيارها للمرحلة الانتقالية عانت من القصور سواء من ناحية مدتها الزمنية أو من ناحية اختزالها في صندوق الاقتراع. وقد تفاوتت أوزان الفاعلين في العملية السياسية فلم تنجح بعض القوى الدافعة للتحول في تحقيق هدف المشاركة في السلطة بسبب الآلية الانتخابية، فالاقتراع الانتخابي لا يأخذ في الحسبان أن تلك القوي ليست متكافئة تنظيمياً، وأن المرحلة الانتقالية ليست مرحلة غالب ومغلوب، بل مرحلة وحدة وطنية ومشاركة جماعية في بناء سلطة جديدة. ولم تنجح الأطراف الفاعلة في بناء عقد اجتماعي جديد قائم على حوار وطني عميق فبرزت الخلافات العميقة حول مسائل مصيرية كهوية الدولة وشكل النظام السياسي والدستور...الخ. وهكذا فشلت النخب في إنتاج العقد الاجتماعي الحاكم للشعب والأمة، وللدولة والاجتماع السياسي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الشرقاوي، باكينام، إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات، الديمقراطية، أبريل http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=8913242012
2. التقرير الاجتماعي المصري، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2013.
3. حمادة، أمل، القائد والفاعل والنظام في الثورة المصرية...الدوافع والاتجاهات والتحديات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2012).
4. عبد العزيز، الشيماء علي، الانترنت والثقافة السياسية، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس عشر، قضايا الطفولة ومستقبل مصر 2013 (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)عبدالإله بلقزيز، ثورات وخيبات، بيروت: منتدي المعارف، 2012، ص 310.
5. نويرة، أسماء، مراجعة أدبيات التحول الديموقراطي، مبادرة الاصلاح العربي، 2014.
6. هلال، علي الدين ونيفين مسعد، هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

المراجع باللغة الانجليزية

1. Ayobi, Nazih, Over-stating the Arab State; Politics and Society in the Middle East, London, New York, I.B. Tauris Publishers, First Published in 1995, reprinted in 2001
2. Bayat , Asef Bayat, Paradoxes of Arab Refo-lutions, jadaliyya, Mar 03 2011
3. http://www.jadaliyya.com/pages/index/786/paradoxes-of-arab-refo-lutions
4. Beitler, Ruth M., Cindy R. Jebb, Egypt as a Failing State, Implication for US National Security, INSS Occasional paper 51, July 2003 https://books.google.com.eg/books?id=oIIaUeqsQjgC&pg=PA20&lpg=P

A20&dq=Beitler+and+Jebb%E2%80%94Egypt+as+a+Failing+State&source=bl&ots=r57mmf4xC8&sig=UZRZFMDnALQgn6j6JDxu_etCNXg&hl=ar&sa=X&ei=2hQ8VdzSDYviaNvagIAE&ved=0CCwQ6AEwAQ#v=onepage&q=Beitler%20and%20Jebb%E2%80%94Egypt%20as%20a%20Failing%20State&f=false

5. Carnegie Papers Middle East Series Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring the Gray Zones A Joint Publication of the Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert-Quandt-Stiftung Number 67 March 2006
6. Diamond, Larry, Developing Democracy; Toward Consolidation, The John Hopkins University Press, Baltimore and London, 1999, p 166
7. Friedman, Thomas L., ISIS, Boko Haram and Batman, Oct. 4, 2014 http://www.nytimes.com/2014/10/05/opinion/sunday/thomas-l-friedman-isis-boko-haram-and-batman.html?emc=edit_tnt_20141007&nlid=64973001&tntemail0=y
8. Gause, Gregory Gause III, Why Middle East Studies Missed the Arab Spring, foreignaffairs, 2011
9. http://www.foreignaffairs.com/articles/67932/f-gregory-gause-iii/why-middle-east-studies-missed-the-arab-spring
10. Hamid, Shadi, Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East, Oxford, 2014
11. Holger and Wegner, Eva (2006) 'Autocrats and Islamists: Contenders and containment in Egypt and Morocco', The Journal of North African Studies,11:2,123 — 141
12. http://www.informaworld.com/smpp/title~content=t713677623
13. Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies, New Haven and London, Yale University Press, 1968
14. http://polisci2.ucsd.edu/foundation/03Huntington1968.pdf

15. O'Donnell, Guillermo, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead, Transitions from Authoritarian Rule. (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1986)
16. Sidahmed, Abdel Salam & Anoushirvan Ehteshami, eds., Islamic Fundamentalism, USA: Colorado, UK, Oxford, Westview Press, Inc, A Division of HarperCollins Publishers, Inc, 1996
17. Tarrow, Sidney. (2011). Power in Movement; Social Movements and Continuous Politics. Cambridge University Press, 3rd Edition.